

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدِّرَة والأصل (لَمَلَاكُ) و ()
لَلَدِيْنَا) ثم حُذِرَتْ وبقي التعليقُ .

والثاني أن يكون من الإلغاء لأن التوسُّطَ المُبِيحَ للإلغاء ليس التوسُّطَ بين المعمولين
فقط بل توسُّطَ العامل في الكلام مُقَدِّصٍ أيضاً نعم الإلغاء للتوسُّطِ بين المعمولين
أقْوَى والعامل هنا قد سُبِقَ بِأَنْزِي وبما النافية ونظيره (مَتَى طَنَدَتْ زَيْدًا
قائماً) فيجوز فيه الإلغاء .

والثالث أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف وهو